

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IPF/1996/6
20 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

الدورة الثانية

١١ - ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦

البحث العلمي وتقييم الغابات ووضع معايير ومؤشرات لإدارة المستدامة للغابات

العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ): تقييم المنافع المتعددة
لجميع أنواع الغابات

تقرير الأمين العام

موجز

يتصل هذا التقرير بالفئة الثالثة - البحث العلمي وتقييم الغابات ووضع معايير ومؤشرات لإدارة المستدامة للغابات، من برنامج عمل الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. وكما طلب الفريق في دورته الأولى يتناول التقرير العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ)، بشأن تقييم المنافع المتعددة لجميع أنواع الغابات. وطرق توسيع تقييم موارد الغابات الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وتتصل إحدى المسائل الجوهرية المطروحة باستعمالات المعلومات المتوقعة والمستعملين لها. ومن الضروري التفريق بين المستعملين واحتياجات المستعملين على الصعيدين الوطني والدولي. فهذان الصعيدين تجمع بينهما خصائص مشتركة ولكن لكل منهما أيضا متطلباته المحددة وبالتالي نهجه المحدد إزاء جمع البيانات وإبلاغها. وفي حين أن البيانات القطرية الموثوقة تمثل أحد المدخلات الرئيسية في التقييمات العالمية، فليس للنتائج المستمدة من التقييم العالمي، والتي توفر معلومات حسب كل بلد على حدة، إلا استعمال محدود في التخطيط على الصعيد الوطني.

وتعد قوائم حصر الثروة الحرجية الوطنية ضرورية لإعداد وتنفيذ خطط العمل و/أو البرامج الوطنية للغابات. والمعلومات المطلوبة هي معلومات تخص بالتحديد كل موقع غابات وحالتها الراهنة؛ وكل مؤسسة والأهداف الموضوعية للانتاج بها. وتشمل المعلومات بيانات عن عوامل غير ذات الصلة بانتاج الأخشاب. وتعد الملاحظات التجريبية الطويلة الأجل بشأن استجابة الغابات لمختلف المعاملات ذات أهمية إلى جانب البيانات المجمعة من عمليات حصر الثروة الحرجية. وتمثل هذه مدخلات في إجراء دراسات نموذجية لمحاكاة تطور الغابات في إطار خيارات بديلة لإدارة الغابات.

ويوفر حاليا تقييم موارد الغابات الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة تغطية عالمية ويتوصل إلى نتائج حسب البلد والوحدة دون الوطنية. ولا تنشر إلا البيانات المتعلقة بالمستوى القطري والمستويات الأعلى. وتتوافر معلومات مسندة جغرافيا وأكثر تفصيلا، للأغراض العلمية.

وتبيّن النتائج التي توصل إليها استقصاء أجرته منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار التقييمات العالمية المقبلة، أن أغلب البلدان المتقدمة النمو لديها القدرة على جمع وتحليل واستخدام البيانات المتصلة بالادارة التقليدية للغابات الموجهة نحو إنتاج الأخشاب. غير أن رصد التغيرات يتفاوت تماما من بلد إلى آخر. والقدرة المؤسسية الموجودة في البلدان النامية هي إما ناقصة أو ضعيفة جدا بحيث لا يمكنها جمع واستكمال المعلومات الأساسية ذات الصلة بالغطاء الحرجي، ونوع الغابات، وتكوين الأنواع، والرصيد الحالي المتزايد وحجم الحصاد. ويرد جدول يلخص الحالة في نهاية عام ١٩٩٠. إلا أن بلدانا قليلة فقط هي التي تجمع في الوقت الحاضر معلومات وفوائدها غير المتعلقة بالأخشاب.

وهذه الفوائد يعترف بها اعترافا تاما في بلدان كثيرة وهذا الاعتراف آخذ في التزايد.

ويحث التقرير على إيلاء أولوية عليا لبناء القدرات مع التركيز على وضع استراتيجيات وطنية لإدارة الغابات. وينبغي مواصلة الأعمال المضطلع بها في تقييم موارد الغابات لعام ١٩٩٠ في مجالين هما: جمع البيانات استنادا إلى المعلومات القطرية الموثوق بها الحالية؛ وإعداد عينات من البيانات الساتلية العالية التحليل؛ والبارامترات البيئية، بما في ذلك التنوع البيولوجي، وحفظ التربة والمياه وتدهور النباتات؛ والتعاون مع المنظمات الأخرى بغية توحيد الموارد والمشاركة في النتائج؛ والجهود الرامية إلى المواءمة بين المفاهيم والمصطلحات والتعاريف والتصنيفات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١ - ٥	مقدمة
٤	٦ - ١١	أولا - استعمالات المعلومات المتعلقة بموارد الغابات ومستعملوها
٥	٧ - ١٠	ألف - على الصعيد الوطني
٦	١١	باء - على الصعيد العالمي
٧	١٢ - ١٥	ثانيا - نظرة عامة
٨	١٦ - ٢١	ثالثا - الثغرات الموجودة في المعارف والمعلومات المتاحة
١٠	٢٢ - ٤٣	رابعا - النهج المتبعة إزاء الموضوع والدروس المستفادة
١٠	٢٣ - ٣٦	ألف - التجارب
١٥	٣٧ - ٣٩	باء - تقديم الدعم للبلدان النامية
١٥	٤٠ - ٤٣	جيم - الدروس المستفادة على الصعيد الدولي
١٦	٤٤ - ٤٦	خامسا - اتجاهات وأولويات المستقبل
١٧	٤٧	سادسا - المسائل التي تتطلب المزيد من النظر

مقدمة

١ - أنشأت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات وحددت برنامج عمله، ويتضمن ذلك البرنامج خمس فئات مواضيع رئيسية. وسيقوم الفريق، في إطار الفئة الثالثة، البحث العلمي، وتقييم الغابات ووضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات، بـ "استعراض تقييمات الغابات الدورية القائمة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية ذات الصلة، على الصعيد العالمي؛ وتحديد أوجه القصور في التقييمات الراهنة فيما يتصل باعتبارات السياسة العامة؛ والتوصية بسبل عملية لتحسين هذه التقييمات. ودراسة سبل توسيع نطاق المعارف العلمية وقواعد البيانات الإحصائية بغية تحسين فهم الوظائف البيولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤديها جميع أنواع الغابات، وتشجيع المضي في تطوير منهجيات للتقييم السليم للفوائد المتعددة المستمدة من الغابات في شكل بضائع وخدمات، ومن ثم النظر في إدراجها في إطار نظم المحاسبة الوطنية، وذلك بالاستناد إلى الأعمال التي اضطلعت بها بالفعل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة"^(١).

٢ - وقرر الفريق الحكومي الدولي، في دورته الأولى، أنه في إطار النظر في الفئة الثالثة، سيتطلب العنصر البرنامجي ثالثاً - ١ إعداد تقريرين، أحدهما يحدد طرق التوسع في تقييم موارد الغابات الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة، على "أن يشمل هذا التوسع التقييم النوعي والكمي لجميع أنواع الغابات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد البيولوجية والمنتجات غير الخشبية للغابات وخدماتها؛ والمعلومات عن الفوائد البيئية والاجتماعية؛ وتوحيد البيانات المدارية وغير المدارية؛ وجمع إحصاءات عن أنواع أوسع من الغابات؛ والتنسيق بين رصد الغابات ونظم الاستشعار من بعد؛ ونظم المعلومات الجغرافية؛ والطبيعة المستمرة للتقييم؛ وإمكانية وصول جميع الأطراف المعنية إلى المعلومات المتاحة"^(٢).

٣ - وهذا التقرير، الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بوصفها الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالعنصر البرنامجي ثالثاً - ١؛ بالتشاور مع أمانة الفريق في شعبة التنمية المستدامة بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إنما أعد استجابة لذلك القرار.

٤ - وترد الإشارة على نحو خاص في تحديد هذا الموضوع، إلى تقييمات موارد الغابات التي تجريها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (والتي تجريها اللجنة الاقتصادية لأوروبا). ومع ذلك فقد قدمت عناصر فاعلة أخرى عديدة مساهمات هامة في المعلومات الوطنية والمتجاوزة للحدود الوطنية عن الغابات. وترد إشارة إلى أعمال المنظمات المتعاونة دون محاولة تقديم استعراض شامل لأنشطتها.

أولاً - استعمالات المعلومات المتعلقة بـ موارد الغابات ومستعملوها

٥ - من المسائل الجوهرية المتعلقة بإجراء تقييم موسع لموارد الغابات مسألة استعمالات المعلومات المتوقعة ومستعملوها. وبافتراض أن تمويل تقييم ورصد موارد الغابات على جميع

الصعد سيظل شحيحا فسيطلب الأمر الالتزام بأولويات محددة. ويؤكد ذلك من جديد الحاجة إلى التحليل المسبق.

٦ - ومن الضروري التفريق بين مختلف أنواع المستعملين واحتياجات المستعملين على الصعيدين الوطني والدولي. وهذان المستويان تجمع بينهما خصائص مشتركة إلا أن لكل منهما أيضا متطلباته المحددة التي تفرض نهجا محددا إزاء جمع البيانات وإبلاغها. وبينما تعد البيانات القطرية الموثوقة أحد المدخلات الرئيسية في التقييمات العالمية، ليس للنتائج المستمدة من التقييمات العالمية - التي توفر معلومات حسب كل بلد على حدة - إلا استعمال محدود في التخطيط على المستوى الوطني.

ألف - على الصعيد الوطني

٧ - إن أهم مستعملي نتائج التقييم هم مقررو السياسات وخبراء التخطيط في مجال استغلال الأراضي والحراجة على الصعيدين الوطني ودون الوطني ومديرو الغابات في القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية. وتختلف احتياجاتهم من المعلومات باختلاف حالات التخطيط، التي تصنف بصورة عامة كما يلي:

(أ) التخطيط الحرجي الاستراتيجي ويعنى بالمسائل التي تتصل بوجه عام بالتخطيط الحرجي على الصعيد الوطني أو صعيد المقاطعات وبالإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة الروابط مع القطاعات الأخرى. وأمس حاجة إلى المعلومات في هذا السياق يمكن صياغتها كما يلي: ما هو مستوى الانتاج الحالي والممكن (بالمعنى العام، الذي يشمل السلع والخدمات على السواء) في مجال الغابات والأراضي ذات الصلة، بالمقارنة مع الاحتياجات؟ وكيف يُتوقع لهذا المستوى أن يتغير في إطار برامج بديلة لإدارة الغابات ونظم اجتماعية واقتصادية بديلة؟ وهناك سؤال فرعي يتعلق برصد الغابات هو: ما أثر السياسات المنفذة على النظم الايكولوجية للأحراج، وبخاصة على قدرة الغابات الانتاجية والتجديدية؟

ولما كان لا بد لتخطيط الغابات الاستراتيجي أن يتناول لا المسائل القائمة داخل القطاعات فحسب، بل المسائل المشتركة بين عدة قطاعات أيضا مثل استغلال الأراضي، والطاقة، والعمالة، والشؤون القبلية، والتعليم، والرفاه الاجتماعي والبيئة، كان نطاق المعلومات اللازمة واسعا يشمل متغيرات، ترتبط بكل من (احتياجات) انتاج واستهلاك السلع والخدمات المستمدة من الغابات مثل: غطاء التربة واستغلال الأراضي والمعلومات الاقتصادية عن الغابات، مثل الحجم زيادة ونقصا؛ والمناطق المناسبة للتحريج؛ وتنوع الأنواع؛ والأنواع المعرضة للخطر؛ والقيم الايكولوجية والقيم التقليدية/قيم السكان الأصليين في استغلال الأراضي؛ والكتلة الحيوية؛ والبيانات الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية التي تؤثر في موارد الغابات؛ والحاجة إلى أراض لاستخدامات بديلة مثل الزراعة وبناء المدن؛

(ب) تخطيط إدارة الغابات وهو موجه نحو النشاط المحلي. والمسألة المعهودة هي اختيار مكان الأنشطة وتوقيتها. وكثافة المسح مرتفعة كما أن رسم الخرائط - وبصفة أعم المعلومات الواسعة النطاق المسندة جغرافيا - يعتبر أمرا أساسيا.

٨ - والمعلومات اللازمة لإدارة الغابات هي معلومات تخص موقعا حرجيا بعينه وحالته الراهنة؛ وتخص كل مشروع تجاري وأهدافه الانتاجية. وتتضمن هذه المعلومات بيانات عن عوامل شتى غير ذات صلة بانتاج الأخشاب. وتعد الملاحظات التجريبية الطويلة الأجل عن استجابة الغابات لمختلف المعاملات إلى جانب البيانات المجموعة من عمليات حصر الثروة الحرجية ذات أهمية. وهذه الملاحظات تفيد كمدخلات في إجراء دراسات نموذجية لمحاكاة تطور الغابات في إطار خيارات بديلة لإدارة الغابات.

٩ - وتتصل معظم التغيرات في الاحتياجات من المعلومات، في كلا البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما للأحراج من دور متعدد الوظائف بوجه عام وبوظائفها البيئية بصورة خاصة. ويترتب على المعلومات البيئية أيضا آثار عالمية. والحاجة تدعو إلى تواصل البحث في مجالي أساليب حصر الأحراج ورصدها لتوسيع نطاق تقييمات الأحراج بحيث تشمل الطلب على معلومات جديدة بطريقة فعالة من حيث التكاليف.

١٠ - ويلزم الآن توفير مجموعة واسعة النطاق من المعلومات لإعداد تنفيذ خطط العمل/البرامج الحرجية الوطنية وتعد قوائم حصر الثروة الحرجية الوطنية أداة أساسية وهي تسهم في إعداد استراتيجيات وطنية فعالة لقطاع الغابات. ولتعبير "فعالة" أهميته، لأنه يوحي بفكرة أن وجود قاعدة بيانات متينة هو شرط أساسي لربط الاستثمار بالعائد، والانتاج بالاستهلاك، والحفظ بالتنمية، ولكفالة تحقيق الإدارة الحرجية هدف الاستدامة بأوسع مفهوم.

باء - على الصعيد العالمي

١١ - فيما يلي أهم مستعملي المعلومات على الصعيد العالمي:

(أ) المخططون ومقررو السياسات في مجال الغابات وما يتصل بذلك من مسائل التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية؛

(ب) الجهات المستثمرة العامة مثل البنك الدولي ومركز استثمار منظمة الأغذية والزراعة والمصارف الإقليمية. وهذه مجموعة من العناصر الفاعلة الدولية التي تعمل مع البلدان في إطار الاستراتيجيات الوطنية. وهي تحتاج إلى بيانات وتحليلات كاملة عن القطاعات؛

(ج) الأوساط العلمية الوطنية والدولية وهي تشمل الجامعات ومعاهد الأبحاث. ويمكن تحديد نوعين من أنواع الاحتياجات من المعلومات: يتعلق أولهما بمسألة مدى إمكانية وفاء الغابات والموارد المتصلة بها بصورة مستدامة بما للناس من احتياجات حاليا ومستقبلا من السلع والخدمات المستمدة من الغابات؛ ويتعلق النوع الثاني بعمليات دينامية طويلة الأجل، مثل إزالة الغابات وانحطاط الغابات، وما لهما من تأثير في تغير المناخ والتنوع الحيوي، وما وراء ذلك من قوى محركة. وتطلب هذه المجموعة معلومات جيدة التوثيق وبيانات خام (غير مجهزة) نسبيا؛

(د) بعض المنظمات غير الحكومية وهي منظمات نشطة بصفتها مجموعات ضغط أو مجموعات تنشر المعلومات، وهي لذلك من المستعملين الهامين للمعلومات المتصلة بموارد الغابات. وفي سبيل تجنب حملات توعية مهولة أو مضللة، فهي تحتاج إلى معلومات جديدة بالثقة، وممثلة، كمعلومات عن مختلف أنواع الغابات مثلا (قطبية، معتدلة، مدارية، رطبة، جافة، طبيعية، مزارع، وحيدة الزراعة)؛

(هـ) الجمهور العام ووسائل الإعلام - والحاجة هنا تدعو إلى التوعية وتقديم معلومات موضوعية عن حالة وتغير الغابات وما يتصل بها من موارد. وهذه الفئة تطلب بوجه عام معلومات "مختارة" موجزة عن أهم الاتجاهات والتطورات. وهذا يقتضي عروضاً خالية من المصطلح الفني، يسهل فهمها.

ثانيا - نظرة عامة

١٢ - يوفر تقييم منظمة الأغذية والزراعة لموارد الغابات حاليا تغطية عالمية ويصدر نتائج حسب القطر وحسب الوحدة دون الوطنية. ولا تنشر سوى البيانات التي تكون على المستوى القطري أو على مستويات أعلى. وهناك معلومات أكثر تفصيلا، فضلا عن أنها مسندة جغرافيا، متاحة للأغراض العلمية ويمكن أن تكون لها قيمة كبيرة لهذا الغرض. وهناك أيضا إمكانات كبرى تكمن في الاستخدام المكثف للبيانات المنتجة، وفي استخدام هذه البيانات مقترنة بغيرها من مجموعات البيانات، وفي تعزيز الدراسات التي بدئ فيها استنادا إلى هذه البيانات (تفتت غطاء الغابات، وفقدان التنوع الحيوي والتغيرات في الكتلة الحيوية)، وفي تحسين موثوقية طريقة الجمع في المستقبل لنوع البيانات المجتمعة إلى الآن.

١٣ - ويمكن تحسين الأساليب التي استخدمت في آخر عمليات تقييم موارد الغابات، بما في ذلك الذاكرة المؤسسية وشبكات المعلومات التي أنشئت حولها، وتوسيع نطاقها لتوليد معلومات إضافية. على أن هذا التطوير ينبغي أن يسترشد بالمبادئ التالية:

(أ) السلامة العلمية (كتوافر أساس نظري مكين مثلا، وقابلية القياس) وهي شرط أساسي لازم للقبول والموثوقية؛

(ب) الجدوى: أن تكون معلومات تم تحديد حاجة واضحة إليها؛

(ج) الفعالية من حيث التكاليف.

١٤ - إن للمعلومات المتعلقة بموارد الغابات - شأنها في ذلك شأن الغابات نفسها - أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية، وهي تتصل في آن معا بشتى قطاعات الاقتصاد. وهذا يعني - من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي - أن عمليات الحصر لا بد من التخطيط لها، وتنفيذها والإبلاغ عنها ضمن حوار مع جميع أصحاب المصلحة، في جميع المجالات المعنية.

١٥ - ويمكن التدليل على الأهمية البالغة للمعلومات المتعلقة بموارد الغابات بواسطة المصفوفات المتصلة بتغير غطاء الغابات الناتجة عن تقييم موارد الغابات في عام ١٩٩٠. وهي تساعد، ببيانها تحول الأرض من فئة إلى أخرى، أدوات على توضيح القوى الفاعلة، الكامنة وراء ظواهر مثل إزالة الغابات والتغيرات التي تطرأ على كثافة النباتات ونوعها. ولهذه المعلومات على كل صعيد، من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي، قيمتها بالنسبة لإعداد تدابير مضادة للتغيرات غير المرغوب فيها.

ثالثا - الثغرات الموجودة في المعارف والمعلومات المتاحة

١٦ - حدد المجال البرنامجي دال من الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ الثغرات الموجودة على النحو التالي: "إن التقدير والمراقبة المنتظمة عنصران أساسيان في التخطيط الطويل الأجل، من أجل تقييم الآثار كما وكيف، ولتدارك أوجه القصور. غير أن هذه الآلية هي جانب واحد من جوانب إدارة وصون وتنمية الموارد الحراجية التي كثيرا ما تهمل، حتى لتندم في حالات كثيرة المعلومات الأساسية المتصلة بمنطقة وأنواع الغابات والإمكانات القائمة وحجم المحاصيل. وتعاني بلدان نامية عديدة من نقص في الهياكل والآليات اللازمة للاضطلاع بهذه المهام"^(٣).

١٧ - وهناك على الصعيد الوطني عدد من الأسئلة الرئيسية التي لها أهمية كبيرة للقرارات الاستراتيجية، لا يمكن الإجابة عليها مطلقا، أو يمكن الإجابة عليها جزئيا أو في بعض البلدان فقط. وهي تتعلق بمسائل مثل نتائج بدائل إدارة الموارد. وستتطلب الإجابة معرفة بحالة الغابات الراهنة، وقدراتها على تأدية وظائفها، واستجاباتها للأنشطة التي لها طابع السياسة العامة. ويمكن أن تكون هذه الأنشطة حملات إعلامية و/أو إعداد مبادئ توجيهية، وتشريعات، وفرض ضرائب، وتقديم إعانات.

١٨ - وثمة ثغرتان من ثغرات المعارف، جديرتان بالذكر على نحو خاص، وهما:

(أ) اعتماد السكان اعتمادا مباشرا على الغابات، ولا سيما في البلدان النامية، وديناميات هذا

الاعتماد؛

(ب) توافر السلع والخدمات غير الخشبية المستمدة من الغابات واستهلاكها/الحاجة إليها، وديناميات ذلك.

١٩ - ولتجنب التوقعات المغالى فيها، يجب أن يوضع نصب الأعين أن الافتقار إلى المعلومات ليس دوماً هو العامل المعيق لتحسين إدارة الغابات. فكثير من البلدان ليس لديه القدرة المؤسسية اللازمة لتصميم استراتيجيات لإدارة مواردها الحرجية، ناهيك عن تنفيذها. وفي هذه الحالات، فإن المعلومات وحدها لا تجدي، ويجب إيلاء الدعم المؤسسي ذات الأولوية أو أولوية أعلى.

٢٠ - وتحديد ما لا يعرف (ولكن لا بد من معرفته) على الصعيد الدولي أمر أكثر صعوبة. ولا بد من تحديد استعمالات المعلومات ومستعملها تحديداً أدق، فما هي الحالات القائمة فيما يتعلق بالتخطيط وأين توجد؟ وما هي تصاميم استراتيجيات التنمية وصيغها؟ وأي أنواع البحوث يحتاج إلى مزيد من المعلومات وإلى معلومات أفضل لتوضيح الآليات والقوى المحركة الكامنة وراء حالات النجاح والفشل في إدارة الموارد؟ والنتائج المستخلصة والخبرات المكتسبة على مدى السنين في نطاق أنشطة منظمة الأغذية والزراعة لتقييم موارد الغابات ستحتاج بشكل شبه مؤكد إلى استكمال، نظراً إلى الطلبات المتزايدة للحصول على معلومات شاملة عن موارد الغابات على الصعيد الوطني والدولي والعالمي.

٢١ - والمسائل التي تتجاوز النطاق الوطني هي المسائل التي تستدعي إعداد استراتيجيات أو برامج عمل تتجاوز الحدود القطرية بل عالمية، يتطلب إعدادها وتنفيذها معلومات عن موارد الغابات. وفيما يلي بعض هذه المسائل - إلى جانب الثغرات الموجودة في المعارف الحالية:

(أ) الحالة والتغير فيما يتصل بقدرة غابات العالم على إنتاج الأخشاب بصورة مستدامة بما في ذلك الأخشاب الصناعية وخشب الوقود. ولا يوجد استعراض عالمي للإمكانات كما لا توجد المعرفة عن المحاصيل والاحتياجات الفعلية التي ينبغي مقارنتها بهذه الإمكانيات؛

(ب) دورة الكربون التي تتصل بتقييم الكتلة الاحيائية - وضعت تقديرات عالمية في عام ١٩٩٠ في إطار تقييم موارد الغابات. على أن هذه التقديرات يجب اعتبارها ذات دلالة بالنسبة لبلدان معينة فقط، لأن قاعدة القياسات الميدانية صغيرة جداً. وعلى الرغم من أن عمليات القياس من هذا النوع باهظة التكاليف بوجه عام، فجل ما يلزم هو توفير تقديرات جيدة؛

(ج) إزالة الغابات وضمحلل التربة (النباتات) - توجد ثغرات معرفية قائمة في تفهم العمليات والقوى المحركة لها وفي الإنذار المبكر بشأن "الموقع" الجغرافي أو البنيوي للحالات الجديدة لإزالة الغابات أو اضمحلالها؛

(د) التنوع البيولوجي - تشمل العوامل المقيدة وجود مفاهيم غير واضحة، وينتج عن ذلك جزئياً، عدم اليقين مما ينبغي قياسه وكيف يقاس؛

(هـ) صحة الغابات في سياق التلوث العابر للحدود - لا توجد معرفة أساسية عن كيفية قياس الصحة (على سبيل المثال: مشكلة تمييز الأعراض المرتبطة بالسن أو بالإجهاد المناخي الطبيعي عن الأعراض المرتبطة بتلوث الهواء)، لأن المعرفة بآليات السبب والمسبب معرفة غير كاملة.

رابعا - النهج المتبعة إزاء الموضوع والدروس المستفادة

٢٢ - لتحديد التوقعات على مستوى واقعي، يجب التمييز بين تقييم البيانات من جهة وبين تحليل واستخدام البيانات التي تم تقييمها من جهة أخرى. وينبغي أن تتم العمليتان معا على نحو وثيق، رغم اختلافهما اختلافاً أساسياً. فالتقييم ينطوي على إجراء ملاحظات (متكررة) استناداً إلى معايير محددة. بينما سيسعى تحليل البيانات واستخدامها إلى الكشف عن الترابطات وإيجاد التفاسير وإجراء التقييم (كتحديد ما هو جيد وما هو سيء، على سبيل المثال) واستخلاص النتائج بخصوص الاجراء المطلوب اتخاذه. ولهذا ينبغي ألا يتوقع المرء عملاً تحليلياً واستخلاصاً للنتائج، فضلاً عن ذلك، ينبغي إدراك أنه يلزم توافر مستويات مختلفة من الدقة في جمع البيانات. فعلى الرغم من أن وحدة الإدارة، على المستوى المحلي، تحتاج إلى التفاصيل والبيانات الدقيقة يعني مقررو السياسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي بدرجة أكبر باتجاهات وتقديرات المستويين المتوسط والكلي. وتنشأ باستمرار مسائل مستجدة فيما يتعلق بموارد الغابات. وقبل أن يتسنى للتقييمات أن تقدم إسهامات مفيدة في تناول هذه المسائل الجديدة، يلزم اتخاذ عدة خطوات تشترك فيها عدة جهات فاعلة وتستغرق وقتاً طويلاً.

ألف - التجارب

١ - على الصعيد الوطني

٢٣ - ويعترف في كثير من البلدان اعترافاً تاماً بالمنافع العديدة للغابات وغيرها من الأراضي الحرجية بما فيها الغابات الموجودة في المدن وفي ضواحي المدن، وما فتئ هذا الاعتراف يتنامى. غير أن ذلك الاعتراف لا يفرض بالضرورة إلى تقييم رسمي لموارد الغابات و/أو خدمات الغابات. فقد ركزت بلدان كثيرة بدلاً من ذلك على وضع مبادئ توجيهية وتوصيات إدارية لمختلف النظم الإيكولوجية للغابات تركز فقط على المعارف الكمية والنوعية الموجودة فعلاً.

٢٤ - يتبين من نتائج استقصاء أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بشأن التقييمات العالمية المستقبلية، أن لمعظم البلدان المتقدمة النمو القدرة على جمع وتحليل واستخدام البيانات المتعلقة بالإدارة التقليدية للغابات الموجهة نحو إنتاج الأخشاب. غير أنه فيما يتعلق برصد التغيرات، تتفاوت الانجازات المحققة حتى الآن تفاوتاً كبيراً. ويوجد في جميع البلدان المتقدمة النمو تقريباً

تقليد قديم العهد في إجراء عمليات حصر لموارد الغابات لأغراض التخطيط المحلي للإدارة. وفيما يتعلق بعمليات حصر موارد الغابات على صعيد القطر أو المحافظة تتباين الحالة أيضا من عمليات حصر تركز تقليدا قديم العهد وتتوخى أهدافا محددة بعناية، وتأخذ بأحدث الأساليب في هذا المضمار، إلى عمليات حصر تسفر عن معلومات ناقصة تماما. وفيما يتعلق بالوظائف البيئية للغابات والمنافع غير المتعلقة بالأخشاب، لا تقوم بجمع المعلومات في الوقت الراهن إلا القلة القليلة من البلدان ويتعين بذل الجهود من جديد للقيام بذلك على نطاق واسع.

٢٥ - يتبين من تقرير عن حصر موارد الغابات أعدته منظمة الأغذية والزراعة أن القدرة المؤسسية الموجودة في معظم البلدان النامية غير ملائمة أو ضعيفة بدرجة لا تمكنها من جمع واستكمال المعلومات الأساسية عن منطقة الغابات ونوعها، والتشكيلة التي تتكون منها الأنواع، والرصيد المتنامي الحالي منها، وحجم المحاصيل. ويلخص الجدول الوارد أدناه الحالة الراهنة.

٢٦ - واعتمدت معظم أنشطة الحصر/التقييم السابقة والجارية في البلدان النامية على التمويل الخارجي وعلى الخبرة الخارجية. ولا تتوفر مؤسسات حصر الموارد الطبيعية كما لا يتوافر الأفراد المدربون والمعدات اللازمة إلا في القلة من البلدان. وثمة تباين كبير بين المناطق فيما يتعلق بكمال المعلومات ونوعيتها. وهناك أيضا تباين كبير في توقيت هذه المعلومات. فمتوسط عمر البيانات يبلغ ١٠ سنوات تقريبا، وبالتالي فإنها قد لا تكون ممثلة حقيقة للسنوات الأخيرة. لم تستخدم البلدان النامية أنسب التقنيات، من قبيل تصاميم الحصر المستمر لموارد الغابات لتقييم التغيرات. ولا يملك إلا القليل من البلدان تقديرات موثوق بها عن المزارع والمحاصيل الفعلية والانتفاع الفعلي بها، رغم أن هذه التقديرات ضرورية للتخطيط وتقرير السياسات على الصعيد الوطني في مجال الغابات. لم يرق أي بلد نام بحصر وطني لموارد الغابات يتضمن معلومات يمكن استخدامها لاستخراج تقديرات موثوق بها للحجم الإجمالي للكتلة الإحيائية للغابات وتغيرها. وأخيرا، تتسم بالضعف عموما الروابط القائمة مع التخطيط وصنع القرارات أو تنعدم؛ وتستخرج المعلومات بمعزل عن تطبيقها، مما يعني ضمنا أن استخدام المعلومات القائمة هزيل وما يصل منتجي المعلومات من التغذية المرتدة من المستعملين قدر غير كاف.

الجدول - حالة حصر موارد الغابات في المناطق المدارية، ١٩٩٠

عدد البلدان التي لديها بيانات عن موارد الغابات على الصعيد الوطني									
المواضيع المقطعة الأخرى					معلومات عن مناطق الغابات (عدد التقييمات والسنوات المرجعية)				
					البلدان التي أجرت تقييما واحدا		البلدان التي أجرت أكثر من تقييم واحد		
حصاد الغابات واستغلالها	الحجم والكتلة الإحيائية	مزارع الغابات	حفظ الغابات وإدارتها	البلدان التي أجرت أكثر من تقييم واحد	١٩٩٠	١٩٨١	قبل ١٩٨١	البلدان التي لم تجر أي تقييم	عدد البلدان الخاصة بالتقييم
٤	٧	٨	٤	٧	١٧	٧٣	٢	٤٠	أفريقيا
٧	٧	٨	١٠	١٠	٦	١	٠	١٧	آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
٤	٩	٨	١١	٩	٩	١٥	٠	٧٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٥	١٨	٢٤	٢٥	٢١	٢٧	٣٩	٢	٩٠	المجموع

٢٧ - وتعاني البلدان النامية من صعوبة في الحفاظ على الخبرة والقدرة المكتسبتين، لأسباب عدة، منها نقص التمويل والتنقلات المتكررة للموظفين. ويعتبر إنشاء مؤسسات وطنية ملائمة وتطويرها شرطاً أساسياً للعمل على التنمية المستدامة لموارد الغابات.

٢٨ - وهناك في الوقت الراهن اعتراف متزايد في البلدان النامية بالمنافع المتعددة للغابات والموارد الأخرى المقترنة بها. وثمة عمليات عديدة لحصر موارد الغابات ترمي بشكل أو بآخر إلى الإجابة على أسئلة تتعلق بتلك المنافع المتعددة. وهذا ما أفضى إلى اتساع نطاق أنشطة تقييم موارد الغابات، بما في ذلك الاعتناء برصد إزالة الغابات والتغير الحاصل في الغطاء النباتي. كما توجد في الوقت الراهن حالات لعمليات إحصاء لموارد الغابات تقيم كميات الثمار الصالحة للأكل. وثمة دراسات عديدة للتنوع البيولوجي أنجزت لأغراض شتى واستخدمت نهجا مختلفة. وكثيرا ما يكون تقييم الكتلة الاحيائية تقديرا استقرائيا للتقييم التقليدي للحجم.

٢ - على الصعيد الدولي

٢٩ - تقوم منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا بصورة دورية بتقييم عالمي لموارد الغابات، بمشاركة المنظمات الوطنية والدولية الأخرى التي تساهم بجمع المعلومات وإجراء البحوث والدراسات، إما في مناطق جغرافية أو إيكولوجية معينة أو في مواضيع محددة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد قاعدة للبيانات تصف الجهات الفاعلة وأنشطتها في مجال تقييم استخدام الأراضي/الغطاء البري.

٣٠ - وأولت عدة منظمات وطنية ودولية اهتماما خاصا لمشاكل الغابات المطيرة ولوضع خرائط النباتات، بالاستشعار عن بعد. ومن المحتمل أن تتعزز جدوى هذه الأنشطة بجعل نتائج مختلف الأنشطة متكامل وتنسجم فيما بينها حتى يتأتى أخذ صورة شاملة. وقد أخذ الاتحاد الدولي لمنظمات بحوث الغابات مبادرة في هذا الاتجاه.

٣١ - ويتعاون عدد من المنظمات مع منظمة الأغذية والزراعة: مركز البحوث المشترك التابع للجنة الأوروبية، في مجال الجمع بين البيانات الساتلية المنخفضة والعالية التحليل؛ والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، في مجال المناطق المحمية؛ ومركز بيانات نظام رصد الموارد الأرضية التابع لهيئة المساحة الجيولوجية للولايات المتحدة وكاشفة مسار الساتل "لاندسات" التابعة لوكالة 'ناسا' في مجال توفير وفرز صور السواتل؛ وكل من دائرة الغابات التابعة للولايات المتحدة والجامعة السويدية للعلوم الزراعية بشأن المنهجية التقنية والاحصائية؛ واللجنة الأوروبية فيما يتعلق بإجراء دراسة مقارنة لعمليات حصر موارد الغابات الأوروبية.

٣٢ - غير أن رغم إمكانية تنسيق الأنشطة وتقاسم النتائج أبعد من أن تتحقق على الوجه الكامل. فهناك ثغرات في تقييمات الحالة والتغيرات بالاستشعار عن بعد عن طريق السواتل في المناطق الجافة التي

تشهد تغيرات موسمية واضحة؛ وفي المناطق المغطاة بالسحب والمعلومات النهائية عن تغير غطاء الغابات في البلدان المتقدمة النمو معلومات ناقصة.

٣٣ - وقد استطاع تقييم موارد الغابات الذي قامت به منظمة الأغذية والزراعة والذي شمل البلدان المتقدمة النمو أن يعتمد على قاعدة معلومات غنية نسبياً وضعتها البلدان لتلبية احتياجاتها الخاصة. غير أنه توجد فعلاً بعض أوجه القصور الهامة منها: التباين الشديد في نوعية البيانات على الصعيد الوطني، واستعمال معايير متباينة، ونقص موارد الأمانة اللازمة لتحليل البيانات الواردة والقيام بالمتابعة عن طريق شبكة المراسلين القطريين. ونتيجة لذلك، يتضمن التقرير النهائي ثغرات وتناقضات عديدة. وعلاوة على ذلك، ليس للنتائج حسب البلدان سنة مرجعية مشتركة (وهذه مسألة ليست بالغة الخطورة ما دامت عمليات التغير لا تتسم بالسرعة عموماً) ولا تقدم المعلومات التي يتم جمعها على خرائط.

٣٤ - وبالنسبة للبلدان النامية، يجري جمع وإعداد البيانات الأساسية في منظمة الأغذية والزراعة. وانصب الاهتمام في الجولتين الأخيرتين من جولات التقييم (١٩٨٠ و ١٩٩٠) على اكتشاف التغيرات وعلى القابلية للمقارنة على نطاق عالمي. وقد أحرز تقدم كبير في هذين المجالين، غير أن القابلية للمقارنة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال بحاجة إلى تحسين. كما تقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع الخلاصة التوليفية العالمية. ففي تقييم عام ١٩٩٠ للبلدان النامية، تم تجميع البيانات مركزياً في المنظمة، على يد فريق من الخبراء والخبراء الاستشاريين. وتم ذلك بفضل موارد خارجة عن الميزانية بالإضافة إلى الاشتراكات في البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة.

٣٥ - وبالنسبة للبلدان النامية الواقعة في المناطق المدارية، اتُبع نهج تكميلي بالإضافة إلى التقييم المرتكز على تحليل البيانات القطرية. ففي المنطقة المدارية برمتها، أجريت عمليات مراقبة منتظمة لغطاء الغابات وإزالة الغابات استناداً إلى عينة من البيانات الساتلية ذات القدرة التحليلية العالية المتعددة التواريخ. ويقدم هذا التصميم معلومات، على الصعيد الإقليمي والعالمي عن عملية التغير في شكل مصفوفة تغير ذات أهمية بالنسبة لاستخدام الأراضي وتخطيط السياسات المتعلقة بالغابات وتستوفي شروط الدوائر العلمية من حيث موضوعية عمليات المراقبة وموثوقيتها واستمراريتها. وهي تجيب لأول مرة، على نطاق واسع، على السؤال المتعلق بما يحدث للأرض التي تزال غاباتها، وتقدم صنفاً جديداً من المعلومات يتعلق بعملية تدهور النباتات، وانتعاشها، وذلك بإظهار التغيرات التي تحدث من فصيلة إلى فصيلة في ثمان فئات من الغطاء البري.

٣٦ - ومن المتوقع أيضاً سد النقص العام في المعلومات المتعددة التواريخ عن غطاء الغابات في البلدان النامية باتباع نهج الاستشعار عن بعد/جمع العينات. وقد أمكن، من خلال هذا النهج تأكيد نتائج التقييم المرتكز على تحليل المعلومات القطرية الموجودة والمتعلقة بحالة منطقة الغابات وتغيرها.

باء - تقديم الدعم للبلدان النامية

٣٧ - يبين استعراض للمشاريع الميدانية في مجال تقييم موارد الغابات، أجرته منظمة الأغذية والزراعة منذ عام ١٩٨٠، أن جميع هذه المشاريع كان لها أثر في توليد المعلومات، ولكن عددا قليلا منها فقط أسهم في بناء قدرة طويلة الأجل، بينما لم يسهم أي منها في إقامة إطار مؤسسي لاستخدام المعلومات المتعلقة بموارد الغابات استخداما فعالا. وكان مفتاح النجاح، في الحالات التي تولد فيها أثر دائم، هو العمل المتواصل مع المؤسسات المعنية على مدى فترة زمنية طويلة. وفي جميع الحالات، كان الشرط اللازم هو التزام الحكومة الحفاظ على المؤسسة وتطويرها بعد انتهاء المشروع.

٣٨ - وتستخدم في تقييمات موارد الغابات تكنولوجيا سريعة النمو مثل التقنيات الرقمية للاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، والربط بشبكات الاتصال، وما إلى ذلك. وقد ظهرت بعض جوانب القصور في نقل التكنولوجيا التي لم تكن قد كيّفت جيدا مع البيئة الجديدة. ويمكن، بزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إتاحة الوصول إلى معلومات مفيدة للغاية وضمان استعمال التكنولوجيا الملائمة.

٣٩ - وأهم قيد مقترن بالبرنامج الميداني الحالي لمنظمة الأغذية والزراعة، بل ومقترن أيضا، افتراضا، بمنظمات أخرى، هو أن المساعدة التقنية لا تقدم إلا عند طلبها وأنها لا تشكل جزءا أصيلا من استراتيجية طويلة الأجل لتنمية الموارد المؤسسية والبشرية أو تحقيق الاعتماد على الذات، على النحو المتوخى في جدول أعمال القرن ٢١. ونتيجة لذلك، هي أنه على الرغم من تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء منذ ٥٠ سنة، ونيف، تتسم القدرة الراهنة بضعف نسبي على النحو المبين سالفًا. فلا بد للبلدان والشركاء المتعاونين معها من العمل معا والاتفاق على معايير عامة تطبق لدى اختيار المشاريع القصيرة الأجل وصياغتها وتنفيذها في إطار السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية. وينبغي أن يأخذ ذلك في الاعتبار المنظمات والآليات والالتزامات الدولية القائمة ذات الصلة.

جيم - الدروس المستفادة على الصعيد الدولي

٤٠ - بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو، تكمن إمكانات تحسين التقييمات التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة، في تحسين استخدام المراسلين القطريين، وتكثيف التعاون كي يتاح استخدام عمل الجهات الفاعلة الأخرى. فالشرط الأول سيكون استخدام المعلومات القطرية المتاحة استخداما كاملا وتحويلها تحويلًا صحيحًا إلى معايير مشتركة. والشرط الثاني يمكن أن يتيح إحراز تقدم في استخدام معلومات الخرائط مثلا وفي تقييم البارامترات الجديدة.

٤١ - أما بالنسبة إلى البلدان النامية، فإن إمكان تقييم حالة الغطاء الحراجي وتغيره بدرجة من الدقة تتيح التوصل إلى استنتاجات صحيحة للأقاليم الفرعية على الأقل (مثل بلدان غرب الساحل الأفريقي أو بلدان

جنوب شرق آسيا الجزرية يعد إنجازا كبيرا). وقد أسهمت النتائج التي أفضى إليها أخذ العينات بالاستشعار عن بعد بمعلومات جديدة أساسية في شكل مصنفات تبين التغيرات. كما أثبتت هذه النتائج متانة الطرائق المستندة إلى ما هو موجود من البيانات القطرية الموثوقة.

٤٢ - ويقتضي تحسين النتائج تحسينا كبيرا زيادة القدرة القطرية، وذلك لتلبية احتياجات البلدان النامية أنفسها في المقام الأول. ويجب أن يقترن ذلك بتعزيز القدرة المؤسسية على التخطيط لبرامج إدارة الغابات وتنفيذها.

٤٣ - وتواجه، في إعداد توليف لذلك على الصعيد العالمي، صعوبات نابعة من الاختلافات في المفاهيم والتعاريف. فتعريف "الغابة" يختلف في البلدان المتقدمة النمو عنه في البلدان النامية. وقد قيمت المعلومات المتصلة بتغير المناطق في البلدان المتقدمة النمو على أساس مجموع "أراضي الغابات وسائر الأراضي الحرجية"، بينما ينصب التركيز في البلدان النامية على فئة الغابات، مع تقييم التغيرات في الأراضي الحرجية الأخرى تقييما أدنى دقة. وثمة اعتراف واسع بذلك، والعمل جار على تحقيق التوافق بين هذه المعلومات الأساسية. على أنه لا بد من الاعتراف بأن التطابق التام بين الفئات قد لا تكون له أي أهمية، لأن الطبيعة تختلف كثيرا باختلاف مناطق الأرض المناخية. ومن المتوقع أن تظل الأولوية التي تولى لبارامترات التقييم التي منها غنى الأنواع و "طبيعتها" أولوية متدنية في كثير من البلدان النامية في المستقبل المنظور.

خامسا - اتجاهات وألويات المستقبل

٤٤ - يستدل من العمليات والمبادرات والمناقشات المضطلع بها منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على ضرورة وصف نوعية إدارة الغابات، ولا سيما حسب التقدم المحرز نحو إدارتها المستدامة وإيلاء بناء القدرات مزيدا من الاهتمام مع التركيز على وضع استراتيجيات وطنية لإدارة الغابات واستخدام المعلومات المتعلقة بموارد الغابات. وفي كلتا الحالتين، تولى جوانب التعدد الوظيفي للغابات تركيزا متزايدا. وفي إطار برنامج التقييم الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة، أحرز تقدم في بعض "المسائل الحرجية" ولكن يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن المفاهيم والطرائق - وذلك مثلا، فيما يتعلق بالكتلة الإحيائية في دورة الكربون العالمية؛ والتنوع الإحيائي؛ وتدهور الغابات.

٤٥ - وقد بات نشر المعلومات عاملا متزايدا الأهمية في عالم تتزايد فيه المجموعات التي تبدي رأيها في المناقشات الوطنية والدولية والتي تدور حول المسائل المتصلة بالحرجة.

٤٦ - يقترح إيلاء الأنشطة والتطورات التالية أولوية عليا:

(أ) بناء القدرات والحفاظ عليها في الأجل الطويل مع التركيز على وضع استراتيجيات وطنية لإدارة الغابات؛

(ب) مواصلة العمل المنجز في تقييم موارد الغابات الذي أجري عام ١٩٩٠ في إطار العنصرين التاليين: جمع البيانات على أساس ما هو موجود من المعلومات القطرية الموثوقة، وإعداد عينات للبيانات الساتلية العالية التحليل. وقد ثبت أن الجمع بين العنصرين فعال من حيث التكلفة فيما يتعلق بجمع معلومات أساسية ذات صلة وجديرة بأن يعول عليها. ولكن لا يزال يتعين استغلال قيمة الربط الإحصائي بين النهجين؛

(ج) البارامترات البيئية، بما في ذلك الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن المفاهيم والمصطلحات (التعاريف المعمول بها) والطرائق، وبشأن التقييم الفعلي، مع التركيز على 'المسائل الحرجة' المذكورة أعلاه: الكتلة الإحيائية، والتنوع الإحيائي، وتدهور الغابات بالإضافة إلى حفظ التربة والمياه؛

(د) التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى بغية ضم الموارد وتقاسم النتائج. وثمة احتمالات لإحراز التقدم، خصوصا، في ميدان الاستشعار عن بُعد، حيث برزت الحاجة إلى عدة أمور منها قيام البلدان المتقدمة النمو بإنتاج خرائط للنباتات ذات تغطية عالمية وإتاحة معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة الدولية عن تغير الغطاء النباتي؛

(هـ) بذل الجهود للمؤلفة بين المفاهيم والمصطلحات والتعاريف والتصنيفات.

سادسا - المسائل التي تتطلب المزيد من النظر

٤٧ - قد يرغب الفريق في تحديد المسائل التي يلزم إيلاؤها اهتماما خاصا:

(أ) نقص المعلومات الأساسية. ويستدعي ذلك دمج بناء القدرات في مجال جمع المعلومات مع بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي وصنع القرارات؛

(ب) إجراء دراسة على الصعيد الدولي، لاستعمالات المعلومات المتعلقة بموارد الغابات ومستعملها. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة عند مناقشة أنواع المعلومات الجديدة التي ينبغي إدراجها في تقييم موارد الغابات الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة؛

(ج) تكثيف استخدام البيانات المتاحة، مثل قواعد البيانات والمحفوظات المتعلقة بتقييم موارد الغابات الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة. ويمكن استخدام تلك البيانات، بالاقتران مع مجموعات

البيانات والدراسات القائمة على الاستجابة لاحتياجات المستعملين في الاستجابة للمسائل الملحة بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

(د) تحسين قدرة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وسيتيح ذلك معالجة القصور فيما يتعلق بنوعية بعض المعلومات الدولية، وسيساعد تلك البلدان على إيجاد أساس أفضل للتخطيط الاستراتيجي على الصعيد الوطني؛

(هـ) إنشاء وتطوير المؤسسات الوطنية المناسبة. فلا فائدة ترجى من تقييم موارد الغابات إذا لم توجد المؤسسات اللازمة لاستعمال المعلومات الناتجة؛

(و) إدماج مؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في تقييمات موارد الغابات. ويعني ذلك أن تكون المؤشرات قابلة للتحديد الكمي والقياس؛ وإمكان إدماج تقييم هذه المؤشرات إدماجا فعالا من حيث التكلفة؛ ووجوب توفير التمويل الكافي؛

(ز) إجراء بحوث بشأن تقنيات حصر الغابات ورصدها لتوسيع نطاق تقييم الغابات بحيث يشمل بطريقة فعالة من حيث التكلفة، الطلب على المعلومات الجديدة؛

(ح) تعبئة التمويل. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لكون التكاليف المترتبة على حصر الغابات لا تمثل سوى جزء يسير من الإيرادات الفعلية أو المحتملة من الغابات؛

(ط) تنسيق الجهود على الصعيد الدولي. وقد أبدت الجهات الفاعلة استعدادها للمساهمة في التنواتج المشتركة. وما الأنشطة الدولية مثل النظام العالمي لرصد الأرض والبرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي سوى أمثلة على التعاون القائم. ويمكن للنتائج أن تؤدي إلى تحسين التقييمات العالمية. غير أنه يجب ألا يستهان بالعقبات التقنية والعملية؛

(ي) نشر معلومات على البلدان وأصحاب المصلحة الذين يلاقون صعوبات في الوصول إلى المعلومات المتاحة دوليا.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفقرة ٢٠٤، المرفق الأول، الجزء الثالث - ثالثا.

(٢) E/CN.17/IPF/1995/3، الفقرة ١٨.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، (A/CONF.151/26/Rev.1(Vol.I and Vol.I/Corr.1, Vol.II, Vol.III and Vol.III/Corr.1))، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويبات)، (المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني، الفصل الثاني، الفقرة ١١ - ٢٩.

— — — — —